

(السيرة الذاتية)

الأسم الثلاثي :- مالك منسي صالح الحسيني

المواليد:- ١٩٧٩

محل السكن:- بغداد

Email / : alquraby2004@yahoo.com

الموبايل : ٠٧٧١٩٣٥٨٩٤٤

الشهادات الحاصل عليها:-

- ١- شهادة بكالوريوس في القانون / جامعة بغداد / ٢٠٠٢ .
- ٢- شهادة ماجستير في القانون الدولي العام / الجامعة المستنصرية / ٢٠٠٥ .
- ٣- شهادة دكتوراه دولة في القانون العام / الاختصاص الدقيق : القانون الدولي العام / الجامعة اللبنانية / ٢٠١٥ .
- ٤- حاصل على لقب (مدرس في القانون العام) منذ تاريخ ٢٠١١/٣/١٠ .
- ٥- شهادة من وزارة البلديات والأشغال العامة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في العراق/حول تمكين المجتمع من المشاركة في الانتخابات .
- ٦- شهادة من وزارة البلديات والأشغال العامة /حول المشاركة في عمل إدماج أدوات التحليل النوع الاجتماعي (الجندر) في التخطيط التنموي العراقي .
- ٧- شهادات عديدة من مكتب المفتش العام في وزارة الزراعة العراقية حول عقد دورات تدريبية للمفتشين والحقوقيين عن كيفية التحقيق وكيفية محاربة الفساد الإداري والمالي.
- ٨- شهادات عديدة من منظمات مجتمع مدني حول التدريب في التوعية على حقوق الإنسان.
- ٩- شهادة كفاءة باللغة الانكليزية من غرفة التجارة والصناعة العراقية الأمريكية ٢٠٠٥ .
- ١٠- شهادة كفاءة باللغة الانكليزية من الجامعة المستنصرية ٢٠٠٢ .
- ١١- شهادة دورة تدريبية في اللغة الانكليزية من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في لبنان ٢٠١٤-٢٠١٥ .
- ١٢- شهادة كفاءة حاسوب من جامعة بغداد ٢٠٠٢ .
- ١٣- شهادة كفاءة حاسوب من جامعة بغداد ٢٠٠٤ .
- ١٤- أكثر من (١٠) كتب شكر من السيد رئيس الجامعة المستنصرية .
- ١٥- كتابين شكر من السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي المحترم .
- ١٦- كتاب شكر من السيد وزير الداخلية المحترم ٢٠١٧ .
- ١٧- كتاب شكر وشهادة تقديرية من هيئة النزاهة/الأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد لإلقاء محاضرات بعنوان ((فن التفاوض لاسترداد أموال العراق المهربة في الخارج)) عام ٢٠١٦ .

الخبرات والمؤهلات الأخرى:-

١. أستاذ حقوق الإنسان والحريات العامة في الجامعة المستنصرية منذ عام ٢٠٠٦ .
٢. أستاذ القانون العام والقانون الدولي العام في العديد من كليات القانون في الجامعات العراقية منذ عام ٢٠٠٦ .
٣. أستاذ الدبلوم العالي لمادة التشريعات القانونية المتخصصة في كلية الإدارة والاقتصاد/قسم إدارة الأعمال .
٤. عضو لجنة تحديث مناهج القانون المشكّلة بموجب الأمر الوزاري ذي العدد ١٤٦٩ في ٢٥/٤/٢٠١٦ .
٥. شاركت في العديد من الندوات القانونية و البحثية داخل و خارج العراق .
٦. عملت في المحاكم المدنية والجزائية بعد حصولي على شهادة البكالوريوس في القانون .
٧. أحد المؤسسين لأول مركز تشغيل في العراق تابع إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إذ عملت في المركز بصفة قانوني (عضو قانوني أستقصاء) حيث كانت مهمتي إنسانية تكمن في البحث عن فرص عمل للعاطلين عن العمل ومحاولة تشغيلهم بعد تاهيلهم للعمل وكان ذلك في عام ٢٠٠٣ .
٨. بتاريخ ٢٠/٣/٢٠٠٤ تعينت في وزارة حقوق الإنسان لأكثر من سنتين بعنوان (قانوني) في قسم التشريعات القانونية الذي يعني تحديداً في النظر في التشريعات السابقة واللاحقة ومدى مطابقتها لمبادئ ومعايير حقوق الإنسان ومن المهام التي تناط بالقسم هي على سبيل المثال لا الحصر:-
 - إنجاز المعاملات القانونية المتعلقة بالتعويض عن أضرار النظام السابق وأضرار الأعمال الإرهابية فضلا عن أضرار العمليات العسكرية الأمريكية .
 - كنت مكلفاً من وزارة حقوق الإنسان/ قسم تقويم الأداء الحكومي .بمراجعة وتقييم (قانون المقابر الجماعية) النافذ .

- كنت احد الأعضاء الذين قاموا بمراجعة وجرّد جميع قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل من عام ١٩٦٧ حتى غاية ٢٠٠٣ حيث سقط النظام المُباد ومدى مطابقتها لمعايير ومبادئ حقوق الإنسان وتشخيص الثغرات القانونية.
- كنت ممثلاً قانونياً عن وزارة حقوق الإنسان في اجتماع (هيئة نقل المسؤولية الأمنية إلى القوات المسلحة العراقية) للمشاركة في وضع المقاييس لتقييم السلطات القضائية التي تعنى بالحجز والاعتقالات والمحاكمات والسجن ووفقاً للمعايير الدستورية والقوانين العراقية والالتزامات الدولية/ الأمانة العامة لمجلس الوزراء/مجلس الأمن الوطني .
- هذا فضلاً عن اشتراكي في بعض اللجان القانونية المشكّلة في الوزارة في جميع الأمور.
- ٩. بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٣٠ نقلت خدماتي إلى وزارة التعليم العالي حيث تعينت بعنوان (مدرس مساعد) في رئاسة الجامعة المستنصرية وحالياً أنا اشغل منصب (مدير الحقوق القانونية أصالة) و (مدير الإسكان الجامعي وكالة) .
- ١٠. شغلت منصب (مدير الشؤون القانونية) لأكثر من نصف عام في الجامعة المستنصرية .
- ١١. فضلاً عن عملي هذا أترأس العديد من اللجان القانونية التي تخص الجامعة إضافة إلى الأعمال الأخرى المنوطة إلي منها مثلاً الترافع في كافة الدعاوى التي تقيمها الجامعة والتي تكون بذلك (مدعياً) أو الترافع في الدعاوى التي تقام ضد الجامعة والتي تكون بذلك (مدعى عليه).

الكتب والبحوث والمقالات

*- الكتب

- ١- كتاب بعنوان : الحماية الدولية للأهداف المدنية- دراسة في ضوء القانون الدولي الإنساني، صدر بطبعتين / الطبعة الأولى عام ٢٠٠٦، والطبعة الثانية ٢٠١٦ ، بيروت .
- ٢- كتاب بعنوان : النظام القانوني لذوي الدرجات الخاصة في العراق، بيروت، ٢٠١١ .
- ٣- كتاب قيد النشر بعنوان : حرية التعبير في الوثائق الدستورية والدولية - الدساتير العراقية نموذجاً .

*- البحوث

١. قراءة تحليلية وقانونية لدستور العراق الدائم ٢٠٠٥/مجلة المستقبل العراقي/مركز العراق للبحاث/العدد التاسع- السنة الثالثة/٢٠٠٧ .
٢. ظاهرة الإستغلال الجنسي للأطفال-دراسة في ضوء الإتفاقيات الدولية/ بحوث المؤتمر العلمي السنوي الخامس لكلية الحقوق بجامعة أسيوط/"مؤتمر القانون والأسرة"/جمهورية مصر العربية/٢٠٠٩ .
٣. القانون الإسلامي - المعوقات والمعالجات - مع نظرة نقدية لإعلان حقوق الانسان والمواطن الفرنسي عام ١٧٨٩
٤. حرية التعبير بين الشريعة والقانون/مجلة ص والقرآن ذي الذكر/مؤسسة وارث الأنبياء الثقافية/العدد الخامس-السنة الثالثة/٢٠٠٩
٥. حرية التعبير عن الرأي في الدساتير العراقية/المجلة السياسية والدولية/كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية/العدد الرابع عشر-السنة الرابعة/٢٠١٠ .
٦. التنظيم القانوني والدستوري لإعلان الحرب وحالة الطوارئ في العراق/ مجلة الحقوق/كلية القانون-الجامعة المستنصرية/العدد (٨-٩)/٢٠١٠ .
٧. الحماية الدولية والداخلية للأشخاص من الإختفاء القسري/مجلة الحقوق/كلية القانون-الجامعة المستنصرية/العدد العاشر/٢٠١٠ .
٨. الآثار الصحية والنفسية لظاهرة الإستغلال الجنسي للأطفال//بحوث المؤتمر العلمي السنوي السادس لكلية الحقوق بجامعة أسيوط/"مؤتمر القانون والصحة"/جمهورية مصر العربية/٢٠١٠ .
٩. مشروع بحث حالياً بعنوان : تعويض ضحايا أنتهاكات القانون الدولي الإنساني

*-المقالات

- ١- حقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني.
- ٢- دور الأحزاب السياسية في عراق ما بعد خروج القوات الأميركية.
- ٣- مقاربات بين الدبلوماسية والقانون الدولي العام.
- ٤- اختصاصات لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.
- ٥- مقالات عديدة حول كيفية مكافحة الفساد المالي والإداري دولياً ووطنياً.
- ٦- ملاحظات حول قانون الإنتخابات العراقي.
- ٧- الاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية وتداعياتها على الدول العربية والإقليمية.